

منهج الإمام الأشعري في إصلاح علم العقيدة

رشيدة الهوايشري*

omosajid@gmail.com

مقدمة: نعرف أن أعظم المؤثرين في تاريخ البشرية كانوا ممن اصطفى الله تعالى من الناس الأنبياء والمرسلون، خاصة خاتمهم المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أكمل به دينه وأتمه غاية التمام، وورث العلماء علم الأنبياء والرسول، فدافعوا عما جاءوا به. وكان رحمه الله أبو الحسن الأشعري (324هـ) من العلماء الذين أثروا في مسار الأمة ودافعوا عن دين الله ونصروا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بالأدلة النقلية والبراهين العقلية: فأحى بذلك ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وملا الأرض علما؛ إذ برز كمصلح ومدافع عن العقيدة الإسلامية لإعادة الأمور إلى نصابها بعد أن شط القول بالذين أوجبوا الجمود على اتباع ظواهر نصوص الوحي والذين غلوا في اعتماد العقل، وهكذا رأى الأشعري إحياء المنظومة العقيدية والمذهب الوسطي المتكامل، الملخص في: إقامة توازن وتكامل بين الأدلة العقلية والأدلة الشرعية. وتجلّى ذلك في سلكه طريقا وسطا قدم من خلالها الحلول لبعض المشكلات الكلامية؛ كنظرية الكسب، وأفعال العباد، ومسألة الصفات، والتحسين والتقبيح العقليين...

وهذه المقالة تسعى لإبراز منهج الإمام الأشعري في إصلاح علم العقيدة بعد أن ضجت الساحة بالمتناقضات، والبحث في إمكانية الاستفادة من ذلك المنهج. ومن المفيد هنا أن تلقي الضوء على:

علم العقيدة باعتباره علم يشتمل على الاستدلال بحدوث العالم على إثبات موجدّه وهو الله تعالى، وإثبات قدمه تعالى وقيامه بنفسه، وإثبات ما يجب له سبحانه من صفات الكمال على الإطلاق وما يستحيل من صفات النقص، وإثبات ما يجوز في فعله، وإثبات النبوات، والإيمان بما جاءت به الرسل من علوم المعاد والوعد والوعيد، والإمامة...، كل ذلك بالدليل القاطع واليقين الجازم.. وقد عرفه التفتازاني بأنه: "العلم الباحث عن أحوال الصانع تعالى من صفاته الثبوتية والسلبية وأفعال أفعاله المتعلقة بأمر الدنيا والآخرة". كما عرفه الشريف الجرجاني بأنه: "علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام".ⁱⁱ

الإمام الأشعري: هو الشيخ العلامة، إمام المتكلمين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر، إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار، الأشعري اليماني البصريⁱⁱⁱ. ولد -رحمه الله- سنة ستين ومائتين هجرية بالبصرة، وقيل سنة سبعين ومائتين^{iv}، ونشأ في البصرة ثم انتقل إلى بغداد وحفلت حياته بالدرس والعطاء في مجال الفكر العقدي الإسلامي.

عاش الإمام الأشعري رحلة متصلة في البحث عن الحق والتعبير عنه، فقد مر أبو الحسن الأشعري بمراحل تنقل فيها من مذهب إلى آخر، إذ لم يختلف المترجمون أنه اعتنق مذهب الاعتزال فترة غير قصيرة من الزمن أول حياته، وفي ذلك يقول الشهرستاني: "حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه (الجبائي) مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما، وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة (مذهب ابن كلاب) فأيد مقالتهم بمناهج كلامية، وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة."^v باعتبار أن مذهب ابن كلاب هو مذهب السلف^{vi} الذي آل إليه الأشعري أخيراً، وأصبحت النسبة إليه.

فأبو الحسن الأشعري (الذي يعتبر عند جل الباحثين رائد المدرسة الأشعرية)، بعد رجوعه عن الاعتزال إلى التمسك بالكتاب والسنة، على طريقة ابن كلاب، "تصدى لتحرير عقائد أهل السنة وتلخيصها ودفع الشكوك والشبه عنها وإبطال دعوى الخصوم"^{viii} بالحجج والبراهين العقلية المناسبة لتحديات زمانه.

وصفه شمس الدين بن خلكان في كتابه [الأعيان] بقوله: "صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب أهل السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه"^{viii}.

والإمام الأشعري قد سلك منهجا، وتبعه أئمة أعلام قاموا بدور فعال في الحفاظ على جوهر العقيدة الإسلامية باعتماد أدوات النظر العقلي السديد، دون تنكر للنقل بوصفه أساس الواجبات العقدية كلها. وسيأتي بيان بعض المسائل المعبرة عن هذا المنهج.

توفي - رحمه الله - سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: أربع وعشرين وثلاثمائة، وقيل سنة ثلاثين وثلاثمائة، والأصح أنه مات سنة: أربع وعشرين وثلاثمائة. كما في وفيات الأعيان. ودفن في بغداد في مشرعة الروايا في تربة إلى جانبها مسجد وبالقرب منها حمام وهو عن يسار المار من السوق إلى دجلة بين الكرخي وباب البصرة، رحمه الله^{ix}.

ويعد الإمام الأشعري رضي الله عنه أحد رواد الفكر الإسلامي السني، كما أن منهجه العقدي يعد ترجمة للنظر العقلي المؤطر بالنقل الذي دعا إليه الإسلام وحث عليه. وقد حدث أن حاد الفكر السائد عن جادة الصواب، وتوزع الناس بين أهل الرأي وأهل الحديث، فلا هؤلاء ولا هؤلاء استطاعوا الاستجابة للإشكالات الفكرية المستجدة، مما دفع بالإمام الأشعري أن يفكر في المخرج الذي يعيد الأمور إلى نصابها وفي مجال علم العثيدة على الخصوص.

وسطية الإمام الأشعري في فهم النص : ارتبط فهم نصوص الوحي لدى مختلف الفرق الإسلامية بالتأويل والتسليم بوجود المجاز في القرآن الكريم وعدمه. وتراوحوا موافق المجيزين بين من يجعل ضوابط للتأويل والمتوسع فيه بغير ضابط. وهنا تبرز وسطية الإمام الأشعري إذ أثبت وجود المجاز في القرآن الكريم، دون أن يجعله هو أصل الفهم، وقد حكى ذلك عنه أقرب من دون موافقه وآراءه (ابن فورك)، حيث قال: "وإنما يقال لبعض الألفاظ إنها مجاز على أنه تجوزبه عما وضع له إلى ما لم يوضع له، وهذا مثل قوله تعالى جده: "بل مكر الليل والنهار" وذلك أن المكريقع فيهما لا لهما، فإذا أضيف إليهما فالمعنى أن المكريقع فيهما. وكقوله: "جدارا يريد أن ينقض فأقامه"، ولا إرادة في الحقيقة للجدار"^x.

ويلخص ابن فورك مذهب الأشعري في فهم النص في قوله معلقا على ما أورده من أمثلة: "والأظهر من مذهبه أن الأصل هو الحقيقة في الأقوال، وأن المجاز توسع، وأن المجاز يعرف بدليل من عقل أو سمع أو حال مقترنة"^{xi}. يقول الإمام الأشعري في معرض حديثه عن وجه الله تعالى: "وحيث قد استحال المعنى الحقيقي فليكن المعنى المجازي الذي يناسب عظمة الله وهو المقصود"^{xii}.

وهكذا فإن إمام العقيدة الأشعرية لم يقابل نصوص الوحي بأي إنكار أو تأويل تعسفي، كما أنه لم يسرف في التأويل العقلي، ولم يوسع دائرته من غير ضرورة، بل ظل مرتبطا بالنص الشرعي يحاول فهمه في ضوء نصوص أخرى، وباعتماد شواهد لغوية وضوابط شرعية صارمة في معظم الأحوال.

ويعتبر التأويل خلاف الأصل ولا يعدل عن الأصل إلا بدليل، يقول: "القرآن العزيز على ظاهره، وليس لنا أن نزله عن ظاهره إلا بحجة، وإلا فهو على ظاهره"^{xiii}.

وسطية الإمام الأشعري في قضية الصفات: لقد خاطب القرآن العرب متحدثا عن الله؛ عن ذاته وصفاته وأفعاله بألفاظ وعبارات وأساليب تعبيرية من المعهود اللغوي عند العرب، فلم تكن مثل هذه الآيات: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)^{xiv}، وقوله تعالى: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ. وَيَبْقَى وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)^{xv}، (فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ)^{xvi} تثير أي إشكال في عقول العرب سواء منهم من آمن أم من لم يؤمن، إلى أن حصل الاحتكاك بالثقافات والعقائد المجاورة،

وما فرضه ذلك من جدل حول الصفات الإلهية؛ فظهرت بذلك المقالات المتناقضة. يقول الإمام أبو حنيفة النعمان: "أفرط جهم في نفي التشبيه حتى قال إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل في معنى الإثبات حتى جعله مثل خلقه، إن هذا معطل وذاك مشبه، وإن لهما رأيين خبيثين"^{xxvii} فتغالي كل منهما بقدر تغالي الآخر. وهنا تظهر وسطية الإمام الأشعري؛ إذ توسط بين النفي الذي هو مذهب الاعتزال، وبين الإثبات الحرفي الذي هو مذهب أهل التجسيم؛ فأما المجسمة وغلاة الصفاتية فيجعلون الصفات الإلهية كصفات البشر ويثبتون لله تعالى أعضاء يسمونها صفات كاليد والأصابع والوجه والساق والقدم والرجل والعين والجنب والجلوس والحركة والحد والجهة... وغيرها، وهم يستدلون على ذلك بما ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: (يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ)^{xxviii}، وقوله: (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)^{xix}، وقوله: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)^{xx} وقوله: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ)^{xxi}، وأشباهاها من الآيات. وصرح بعضهم: "أن الله سبحانه وتعالى جسم، وأنه جثة على صورة إنسان له لحم ودم وشعر وعظم، وله جوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين، وهو - مع هذا - لا يشبه غيره ولا يشبهه" ثم قال: "لأننا لم نشاهد شيئاً موسوماً بالسمع والبصر والعقل والعلم والحياة والقدرة إلا ما كان لحماً ودماً"^{xxii}.

أما المعتزلة فبالغوا في التنزيه إذ "اعتبر المعتزلة أن الصفات هي أعراض لا تقام إلا بجسم، فمن أثبت الصفات أثبت الجسمية وصار مجسماً"^{xxiii} وحملهم على ذلك اعتقادهم أن تعدد الصفات يستلزم تعدد القدماء، وأن القول بتعدد القدماء كفر، منطلقين من إجماعهم "على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين، ومن أثبت معنى وصفة قديمة، فقد أثبت إلهين"^{xxiv}، وهكذا أنكروا صفات الله تعالى، فذهبوا إلى أن الله تعالى عالم بدون أن يتصف بشيء اسمه العلم وقادر بدون أن تسند إليه صفة القدرة، فالله عندهم عالم بالذات بلا علم، قادر بالذات بلا قدرة، سميع بالذات بلا سمع، حيث قالوا إن القديم ذات واحدة قديمة، ولا يجوز إثبات ذوات قديمة؛ "أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأيادي كان ينتحل قولهم فزعم أن الباري سبحانه عالمٌ قادرٌ سميعٌ بصيرٌ في المجاز لا في الحقيقة. ثم ساق أقوالهم واختلافهم في نفي الصفات"^{xxv}. وفي هذا المقام أسوق قول الإمام الأشعري في قضية الصفات رداً على المعتزلة: "... وكذلك لو كان لم يزل حياً غير قادر لوجب أن يكون لم يزل عاجزاً موصوفاً بضد القدرة ولو كان عاجزاً قديماً لاستحال أن يقدر وأن تحدث الأفعال منه. وكذلك لو كان لم يزل حياً غير سميع ولا بصير لكان لم يزل موصوفاً بضد السمع من الصمم والآفات وبضد البصر من العمى والآفات، ومحال جواز الآفات على الباري لأنها من سمات الحديث"^{xxvi}.

ويحتج الأشعري لرأيه بأن تلك الصفات أزلية قائمة بالذات الإلهية بأنه لا يؤدي إلى الوقوع في القول بتعدد القدماء (كما زعم المعتزلة) ما دامت الصفات الإلهية الأزلية ليست ذواتاً قائمة بنفسها وإنما هي صفات لما قامت به، أي معانٍ للذات الإلهية قائمة بها وليست ذواتاً غيرها لأن معنى "الغيرية جواز مفارقة أحد الشئيين للآخر على وجه من الوجوه"^{xxvii} هذا لا ينافي وحدة الله الواجبة.

ونفى عن الله التشبيه رداً على المشبهة في قوله: "الباري سبحانه لا يشبه المخلوقات... لأنه لو أشبهها لكان حكمه في الحدث حكمها"^{xxviii}.

وبالتالي فإن حل الغلو في الاتجاهين كان في مبدأ الأشعري الخالد: "وهو أن صفات الله لا ينبغي أن يقال إنها هي أو غيره، ولا هي هو ولا هي غيره، ولا إنها موافقة ولا إنها مخالفة ولا إنها تباينه ولا إنها تلازمه أو تتصل به أو تنفصل عنه، أو تشبهه أو لا تشبهه؛ ولكن يقال: إنها صفات له موجودة به، قائمة بذاته مختصة به"^{xxix}.

وسطية الإمام الأشعري في مسألة أفعال العباد: إن مسألة أفعال العباد كانت ولا زالت مثار اهتمام الباحثين من أرباب الديانات والفلسفات القديمة والحديثة، كما كانت موضع خلاف كبير بين جميع الفرق الإسلامية، وخاصة الجبرية،

والمعتزلة، وأهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، بل وما زالت هذه المسألة حية ومعاصرة، تشغل العقل الإنساني وتؤرقه، فمنهم من ينكر على العبد حريته وإرادته، فيجعله مسيراً لا شأن له في خلق أفعاله التي حددت له مسبقاً ولا سبيل إلى تعديلها أو تحويرها، ومنهم من يربأ بالإنسان أن يكون في منزلة الجماد فيثبت له الإرادة، ويجعله قادراً على أفعاله، ويرى أن من العدل أن يثاب أو يعاقب بناء على ما قدمت يداه.

فجذور هذه القضية في الإسلام تعود إلى الفتن التي جرت في الصدر الأول كمقتل عثمان، ومعركة الجمل وصفين، حيث بدأ المسلمون يتساءلون عن معنى الإيمان والكفر، وعن المعاصي أهي بقضاء نافذ، وأمر لا مرد له، أم أن الإنسان مسؤول عما يقتضيه إن خيراً فخير، وإن شراً فشر؟ وما هي حدود هذه المسؤولية؟

فاختلفت آراء المسلمين في هذه القضية، وتوزعت أنظارهم، فمنهم من ذهب إلى أن الإنسان خالق لأفعاله، ومنهم من ذهب إلى أن الإنسان ريشة في مهب الريح، ثم ظهر القول الأشعري الوسط. واتجه كل فريق إلى القرآن يطلب منه تأييداً، فأهل الجبر أوردوا آيات تدعم مذهبهم كقوله تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^{xxx} وقوله: (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ)^{xxxi} وغيرهما من الآيات.

كما أورد القائلون بالاختيار آيات تؤيد اتجاههم كقوله تعالى: (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ)^{xxxi}.

وكقوله: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)^{xxxiii}. وقوله: (فَمَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا)^{xxxiv}.

وبما أن أبا الحسن الأشعري اتخذ المنهج الوسطي المستمد من قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)^{xxxv}، فلم يرتض هذه المواقف الفكرية المتطرفة في خلق الأفعال. ذلك لأن الإنسان ليس حراً بإطلاق، وليس مجبراً جبراً محضاً، ورسم شعاراً محدداً مفاده: "أن لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين".

فاستند موقف الأشعري من أفعال الإنسان إلى قضية أساسية يرى أن المسلمين قد أجمعوا عليها وهي: ما شاء الله أن يكون كان، وما لا يشاء لا يكون. يقول الأشعري: "وندين لله عز وجل بأنه يعلم ما العباد عاملون، وإلى ما هم صائرون. وما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون".^{xxxvi} وقال: "لا يكون في الأرض من خير ولا شر إلا ما شاء الله وأن الأشياء تكون بمشيئة الله كما قال -عز وجل-: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} [التكوير: 29] وكما قال المسلمون: ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون.

وقالوا إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله أو أن يفعل شيئاً علم الله أنه لا يفعله"^{xxxvii}.

ويرى أبو الحسن الأشعري أن الفعل المكتسب لا يسند إلى الله مع أنه خالق له، إذ لا يضاف إلى الموجد ما يضاف إلى المكتسب، فالعبد كاتب أو قائم أو قاعد مع أن الله خلق له ذلك وأراد، لأن الله يريد الفعل خلقاً ويريده العبد كسباً، فجعلنا الإرادة مستقلتان ومن ثم جاز اجتماعهما جميعاً على مراد واحد من غير تعارض.

ويقرر أبو الحسن الأشعري في كتابه "اللمع" أن الكسب: "هو أن الفعل يقع من العبد بقوة محدثة"^{xxxviii}. بمعنى أن الله يهب الإنسان قدرة عند مباشرته الفعل يحدث الله الفعل عندها لا بها، فيكون الفعل الواقع من العبد، فلا تأثير لها في وجود الفعل، لأن الفعل يقع بقدرة الله وحدها، وبهذا يحاول الأشعري أن يسلك مسلكاً وسطاً فيما ذهب إليه: أي أن الخلق والإيجاد والإبداع من الله تعالى، والمفعول مخلوق لله تعالى، إلا أن للعبد تدخلا فيه من جهة الاختيار والميول ومقارنة الفعل لقدرة الحادثة التي لا تأثير لها، ويسمي ذلك كسباً.

3.3. الاستفادة من المذهب الأشعري في الواقع المعاصر: بالإضافة إلى تجليات المنهج الأشعري التي ذكرت أعلاه فإنه اعتبر جميع أهل القبلة مسلمين، وإن كانوا فرقا متباينين، فالإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم، إذ افتتح كتابه مقالات الإسلاميين بقوله: "اختلف المسلمون عشرة أصناف"، وذكرهم على التوالي: "الشيعية والخوارج والمرجئة والمعتزلة..." وأصل لعدم تكفير أحد من أهل القبلة، وإن كان مخالفاً، ولا ينصب نفسه حكماً على الناس، وقد حكى مذهب من وافقه في قوله: "لا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين حتى يكون الله - سبحانه - ينزلهم حيث شاء، ويقولون أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم"^{xxxix}. هذه الأصول وغيرها تجعل المذهب الأشعري يمثل قمة التسامح الديني في الواقع المعاصر، وتجعل أقوال الإمام الأشعري تستحق الوقوف عليها باعتبارين؛ أولها: أن مضمونها العقدي هو الأقرب إلى عقيدة الصحابة والتابعين إذ أنه: "لم يُدع رأياً، ولم ينشئ مذهباً، وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كان عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم..."^{xl} وذلك ما أثبتته أيضاً صاحب كتاب تبين كذب المفتري حيث قال: "...ولسنا نُسَلِّم أن أبا الحسن اخترع مذهباً خامساً، وإنما أقام من مذاهب أهل السنة ما صار عند المبتدعة دارساً، وأوضح من أقوال من تقدمه من الأربعة وغيرهم ما غدا ملتبساً، وجدد من معالم الشريعة ما أصبح بتكذيب من اعتدى منطماً"^{xli}.

وثانها: أن مسلك التوازن والتكامل بين العقل والنقل معاً، ومنهج الاعتدال والتوسط الذي بنى عليه مشروعه الإصلاحي قد يساعد في حل أغلب المشاكل التي تؤولق الإنسانية المعاصرة (التكفير، عدم قبول الآخر، رفض التعايش مع المخالف...).¹

خاتمة لقد برز الإمام الأشعري كمدافع عن العقيدة الإسلامية لإعادة الأمور إلى نصابها بعد أن شط القول بالذين أوجبوا الجمود على اتباع ظواهر النصوص والذين غلوا في اعتماد العقل، وهكذا رأى الأشعري إحياء المنظومة العقدية والمذهب الوسطي المتكامل، الملخص في: إقامة توازن وتكامل بين الأدلة العقلية والأدلة الشرعية؛ ومن تجليات هذا المنهج:

- في فهم النص الديني؛ اتخذ موقفاً وسطاً في مواجهة من وقفوا عند حرفية النص، وأيضاً الذين بلغوا به درجة التمحل والافتيات على اللغة.

- وفي أفعال العباد؛ رام التوسط بين مذهب الجبرية ومذهب القدرية وتبنى نظرية الكسب.

- وفي الصفات الإلهية؛ توسط بين تشبيه المجسمة وتعطيل المعتزلة المغالين في التنزيه.

وبذلك أحى ما اندرس من مذهب الصحابة والتابعين، ودافع عنه بالأدلة السمعية والبراهين العقلية، هدفه بلوغ الحق وبيانه.

وهذا المنهج أكثر المناهج ملائمة لعصرنا الحاضر سواء في جمعه بين أعمال العقل والانقياد للشرع، أو في تعايشه مع الآراء المختلفة، وتقديمه لحلول مبتكرة للإنسانية تحترم المبادئ العامة والمقاصد الكلية للوحي.

لائحة المصادر والمراجع

1. ابن عساكر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404 هـ، ط3).
2. أبو الحسن الأشعري (تحقيق فوقية: حسين محمود): الإبانة عن أصول الديانة (القاهرة: دار الأنصار، 1397 هـ).
3. أبو الحسن الأشعري (تصحيح وتقديم وتعليق: حمودة غرابة): اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (القاهرة: مطبعة مصر، سنة 1955).

4. أبو الحسن الأشعري (قدم له وكتب حواشيه نعيم زرزور): مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ب.م: المكتبة العصرية).
5. أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدی البلي (تحقيق: عبد الله محمود شحاته): تفسير مقاتل بن سليمان (بيروت: دار إحياء التراث، 1423هـ، ط1).
6. أبو بكر ابن خلكان (تحقيق إحسان عباس): وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان (بيروت: دار صادر).
7. تاج الدين السبكي (تحقيق: محمود محمد الطنحي وعبد الفتاح محمد الحلو): طبقات الشافعية (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ، ط2).
8. التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام (دار المعارف النعمانية، سنة 1981م).
9. سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (القاهرة: دار السلام، 2008، ط1).
10. شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء (القاهرة: دار الحديث، سنة 2006م).
11. الشهرستاني: الملل والنحل (القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة سنة 1387 هـ - 1968م).
12. محمد الطالب بن حمدون: حاشية ابن حمدون على ميارة (دار الفكر، سنة 2003).
13. محمد بن الحسن بن فورك (تحقيق وضبط: أحمد عبد الرحيم السايح): مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (القاهرة: كتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 2005).
14. محمد صالح السحيباني (عرض وتقويم: محمد صالح السحيباني): منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل.

* طالبة بسلك الدكتوراه

- ⁱ التفتازاني: شرح المقاصد في علم الكلام (دار المعارف النعمانية، سنة 1981م)، 12/1.
- ⁱⁱ الجرجاني: التعريفات، ص 162.
- ⁱⁱⁱ شمس الدين الذهبي: سير أعلام النبلاء (القاهرة: دار الحديث، سنة 2006م)، 392/11.
- ^{iv} أبو بكر ابن خلكان (تحقيق: إحسان عباس): وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان (بيروت: دار صادر)، 284/3.
- ^v الشهرستاني: الملل والنحل (مؤسسة الحلبي)، ص 81.
- ^{vi} المقصود بهذا المصطلح: هم سلف هذه الأمة من القرون الثلاثة المفضلة من أهل السنة والجماعة، الممدوحون على لسان نبيها محمد ﷺ، والموصوفون بالخيرية، وهم قادة الأمة في الاتباع، وهم الصحابة الكرام والتابعون وأتباع التابعين.
- ^{vii} محمد الطالب بن حمدون: حاشية ابن حمدون على ميارة (دار الفكر، سنة 2003)، ص 16.
- ^{viii} أبو بكر ابن خلكان: وفيات الأعيان، مرجع سابق، 284-286.
- ^{ix} أبو بكر ابن خلكان: وفيات الأعيان، مرجع سابق، 284/3.
- ^x محمد بن الحسن بن فورك (تحقيق وضبط: أحمد عبد الرحيم السايح): مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري (القاهرة: كتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى 2005)، ص 24.
- ^{xi} محمد بن الحسن بن فورك: مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري، مرجع سابق، ص 25.
- ^{xii} انظر: أبو الحسن الأشعري (تصحيح وتقديم وتعليق: حمودة غرابية): اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (القاهرة: مطبعة مصر، سنة 1955)، ص 9.
- ^{xiii} انظر: أبو الحسن الأشعري (تحقيق فوقية: حسين محمود): الإبانة عن أصول الديانة (القاهرة: دار الأنصار، 1397هـ)، ص 40.
- ^{xiv} سورة طه، الآية: 5.
- ^{xv} سورة الرحمن، الآية: 26 - 27.
- ^{xvi} سورة النحل، الآية: 26.
- ^{xvii} انظر: سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (القاهرة: دار السلام، 2008، ط1)، ص 380.
- ^{xviii} سورة الفتح، الآية: 10.

- ^{xix} سورة طه، الآية: 5.
- ^{xx} سورة القصص، الآية: 88.
- ^{xxi} سورة القلم، الآية: 42.
- ^{xxii} أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (تحقيق: عبد الله محمود شحاته): تفسير مقاتل بن سليمان (بيروت: دار إحياء التراث، 1423هـ، ط1)، 5 / 33.
- ^{xxiii} سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مرجع سابق، ص 303.
- ^{xxiv} الشهرستاني: الملل والنحل (القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة سنة 1387 هـ - 1968 م)، 41/1.
- ^{xxv} أبو الحسن الأشعري (قدم له وكتب حواشيه نعيم زرزور): مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ب.م: المكتبة العصرية)، 1 / 363.
- ^{xxvi} أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مرجع سابق، ص 26.
- ^{xxvii} أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مرجع سابق، ص 28.
- ^{xxviii} أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مرجع سابق، ص 20.
- ^{xxix} الأسفراييني: التبصير في الدين، ص 100. انظر كذلك: سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي، ص 386.
- ^{xxx} سورة البقرة، الآية: 7.
- ^{xxxi} سورة الأعراف، الآية: 188.
- ^{xxxii} سورة المدثر، الآية: 38.
- ^{xxxiii} سورة فصلت، الآية: 46.
- ^{xxxiv} سورة يونس، الآية: 108.
- ^{xxxv} سورة البقرة، الآية: 143.
- ^{xxxvi} أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مرجع سابق، ص 98.
- ^{xxxvii} أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين...، مرجع سابق، ص 226.
- ^{xxxviii} أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، مرجع سابق، ص 40.
- ^{xxxix} أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين...، مرجع سابق، ص 228.
- ^{xl} تاج الدين السبكي (تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو): طبقات الشافعية (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1413هـ، ط2)، 3 / 365.
- ^{xli} ابن عساكر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1404 هـ، ط3)، ص 362.